كان هناك شبه تبادل للادوار على صعيد المطالبة بحل الحكومة، او التهديد بذلك، اثر نشوب كل ازمة. وتجدر الاشارة، على هذا الصعيد، الى ان اولى الازمات التي هددت بنسف الاتفاق بين المعراخ والليكود، بشأن تشكيل حكومة التكتل الوطني، تمحورت حول الصراع بين حزبي المفدال وشاس الدينيين، على حقيبة وزارة الاديان. فقد اتضح ان بيرس وشامير قد تعهدا اعطاء تلك الحقيبة الى المفدال وشاس على التوالي. وتم تجاوز تلك الازمة من طريق الاتفاق على ابقاء حقيبتي الاديان والداخلية شاغرتين، وتكليف رئيس الحكومة بادارة شؤونهما الى حين التوصل الى اتفاق بين الحزبين المتنافسين. واستمرت هذه الازمة قرابة شهر ونصف شهر حتى تم ايجاد تسوية لها (**هآرتس** ، ٣/١٠/١٩٨٦). وبعد ذلك توالت الازمات، بوتيرة ازمة كل شهرين تقريباً (يوسي ميلمان، **ملحق دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦)

ومع ان العديد من المعلقين والسياسيين قد رأى، في حينه، وما زال، ان تشكيل حكومة التكتل الوطني فرضته نتائج الانتخابات للكنيست الحادي عشر، التي اسفرت عن شبه تعادل في موازين القوى بين الحزبين الكبيرين وحلفاء كل منهما (راجع بهذا الشأن مقالات كل من امنون روبنشتاين ويوفال نئمان في **هآرتس** ، ١٢/١٠/١٩٨٦، وحنه زيمر في **دافار** ، ١٢/١٠/١٩٨٦)، فان العديد منهم، ايضاً، قد توقع سقوطها، او طالب بذلك، كلما تفجرت احدى الازمات. ومع ان بعضهم اصاب في تقديره لناحية توالي الازمات بين الشريكين الاساسيين، الا انه اخطأ في تقديره ان بيرس وحزب العمل سينتهزان اول فرصة تسنح لهما للتحلل من اتفاق المناوبة ونسف الحكومة (ليفي موراف، **عل همشمار** ، ٢٢/١٠/١٩٨٦). فالفرص والمبررات لنسف اتفاق المناوبة كانت كثيرة ـ كما يقول بعض المقربين من رئيس الحكومة ـ لكنه لم يفعل ذلك ولم يلجأ الى استغلالها بسبب «افتقاره الى القدرة على الحسم، وبسبب تردده، وتمسكه بالشكليات والاصول التي عفا عليها الزمن» (تيدي برويس ، **ملحق دافار** ، ١٠/١٠/١٩٨٦)، واما لكونه «لم يفتش عن فرصة لحل الحكومة، وحتى لم يفكر بذلك» ـ كما يقول البعض الآخر (يوسي ميلمان، **المصدر نفسه**). اما بيرس نفسه، فيرد على منتقديه بقوله ان «الاتفاقات يجب ان تحترم، طالما ان الطرف الآخر لم يخرق العقد الاساسي، اي الاتفاق الائتلافي». لكن تمسكه هذا بالاتفاقات يبدو غير مقنع للكثيرين من مؤيديه، حيث يعتقد احد وزراء حزب العمل بأن احجام بيرس عن نسف الحكومة واتفاق المناوبة، سببه سعيه الى نفي صفة «اللامصداقية» عنه (تيدي برويس، **المصدر نفسه**).

وبناء عليه، فقد كان التقدير السائد في اوساط الليكود والمعراخ على حد سواء، منذ ان تفجرت الازمة الاخيرة، انها لن تصل الى الحد الذي يعرض اتفاق المناوبة للخطر (**هآرتس** ، ٣/١٠/١٩٨٦). ورغم ذلك، فقد تسببت تلك الازمة في التشويش على الجدول الزمني المفترض لتنفيذ عملية المناوبة في رئاسة الحكومة. فمع ان بيرس قدم استقالته، وبالتالي استقالة حكومته، الى رئيس الدولة حاييم هرتسوغ، في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، تماشياً مع نصوص الاتفاق الائتلافي: «يستقيل السيد شمعون بيرس من منصبه كرئيس للحكومة قبيل نهاية الـ ٢٥ شهراً الأُوَل من تشكيل الحكومة» (**دافار** ، ١٤/٩/١٩٨٦)، الّا ان رئيس الحكومة العتيد اسحق شامير، لم يتمكن من المثول امام الكنيست لنيل الثقة في الموعد المقرر، اي في الرابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، بسبب الخلافات التي نشبت بين المعراخ والليكود في اعقاب مطالبة حزب العمل بعدم ضم الوزير السابق، اسحق موداعي، الى الحكومة الجديدة، اضافة الى بعض المطالب الاخرى، مثل منح صلاحيات اوسع للقائم باعمال رئيس اللجنة الاقتصادية الوزارية، جاد يعقوبي، واقرار مبدأ التناوب في رئاسة الحكومة، بعد انقضاء فترة ولاية شامير، والتعيينات في المناصب الحكومية، ومن بينها تعيين سفير جديد في واشنطن (**هآرتس** ، ٣/١٠/١٩٨٦). وجاء رد الليكود على هذه المطالب، على لسان وزير